**ورقة عمل الدكتور عماد يوسف حب الله،**

**رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات ومديرها العام بالإنابة في لبنان،**

**نائب رئيس المجموعة العربية للطيف الترددي (ASMG)،**

**والرئيس السابق للشبكة العربية لهيئات تنظيم الاتصالات وتقنيات المعلومات (AREGNET)**

**في اليوم العالمي لحرية الصحافة**

**بعنوان:**

**"واقعُ التحدّياتِ والجهود الحالية والخطوات المطلوبةُ لتحقيقِ**

**الحمايةِ والسلامةِ في الفضاءِ السيبراني اللبناني"**

الأخوةُ المحاضرون،

الحضورُ الأفاضلُ،

اولاً أهنيء الصحافيين والصحافيات وجميع المدافعين عن الحرية بيومهم.

**مقدمة: واقعُ التحدياتِ الداهمةِ**

نحنُ هنا اليوم لنناقشَ تحدياتٍ فرضتْها علينَا التطوراتُ التكنولوجيَةُ والتي تطوّرت معها كلُّ المفاهيمِ واساليبِ العيشِ والحكمِ والتجارةِ، بحيثُ أضحتْ تقنياتُ تكنولوجيا الاتصالاتِ والمعلوماتِ هي محورَ حياتِنا المعاصرةِ في كافةِ المجالاتِ، وأصبحتِ المخاطرُ الملازمةُ لهذه التقنياتِ تمثلُ تحدياتٍ لا بد من مواجهتِها والتعاملِ معها، بصفتِها التحديّاتِ الأبرزِ التي تستهدفُ كافةَ الدولِ والأفرادِ والمجتمعاتِ والمؤسساتِ التي لا بدَّ وأن تستخدمَ هذه التقنياتِ.

**ما هي تحديداً هذه التحديات؟**

لم يعدْ خافياً عليكم أيُها الأعزاءِ أن أبرز التحدّياتِ تتمثلُ في موضوعِ حاكميةِ الانترنت ومتفرعاتِها كالخصوصيةِ والشموليّةِ والانفتاحِ وحريةِ الرأيِ والتعبيرِ من جهةٍ، ومتطلباتِ الأمنِ الوطنيِّ من جهةٍ أُخرى، وأبرزُ تجليّاتِ هذا الموضوعِ تتمثلُ في كيفيةِ التعاطيَ معَ انتشارِ تطبيقاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ التي لم تعدْ تُستخدمُ للتعارفِ والتواصلِ وحرّيةِ التعبيرِ فقطْ، بل ازدادتْ استخداماتُها تعقيداً لتصبحَ منتدياتٍ عالميةٍ تنتظمُ عبرَها الجماعاتُ لطرحِ وتحريكِ قضاياها وتأثيراتِها على الأمنِ الوطنيِّ.

وهناك أيضاً موضوعٌ مهمٌ آخرٌ يضافُ الى التحديات التي نتحدّثُ عنها، الا وهو الحروبِ السيبرانية التي أصبحت واقعاً معتمداً بينَ الدولِ، حتى تلك التي لا صراعاتَ بينها، هي كلُّها تحدياتٍ تحتاجُ الى جهودٍ جبارةٍ لنستطيعَ احتوائِها والتعاطيَ معَها، وسنخسرُ الكثيرَ الكثيرَ اذا لم نقم، كحكوماتٍ ومؤسساتٍ وأفراداً بالتعاطيَ فوراً وبالطريقةِ المناسبةِ معها.

وكيفَ سيكونُ الوضعُ أيضاً اذا أضفْنا الى هذه التحديات موضوعٌ ثالثٌ وهو بروزَ عالمِ الحوسبةِ السحابيةِ وانتشارِ تطبيقاتِها وغياهبِها على نحوٍ واسعٍ؟ سنجدُ أنفسنا ولا شكّ، أمامَ تعقيداتٍ جديدةٍ، قد لا تُجدي معها نفعاً وسائلُ الوقايةِ والتوعيةِ والسياساتِ التقليديةِ التي كانَ المنظِّرونَ والباحثونَ والمتحدِّثونَ يُوصُوا بها سابقاً، والتي تخطّتِ القدراتَ والمجهوداتِ الفرديةِ التي تقومُ بها الدولُ عادةً في مجالِ حمايةِ فضائِها السيبراني.

**سنبدأ أولاً بالتحدّثِ عن تحدّياتِ حاكمية الانترنت وتطبيقات التواصل الاجتماعي والحدِ الفاصلِ بين الحفاظِ على الخصوصيةِ ومتطلباتِ الأمنِ القوميِّ**

في هذا الموضوعِ لا بدَّ من تسجيلِ النُقاطِ التاليةِ التي أتمنى أن يتمَّ التطرّقُ اليها في أوراقِ العملِ المختلفة التي ستقدّمُ خلالَ هذا المحورِ للوصولِ من خلالِها الى رؤيةٍ واضحةٍ لما هو مطلوبٌ من الدولةِ بمختلفِ أجهزتِها التشريعيةِ والتنفيذيةِ للتعامل مع مختلفِ المخاطرِ والتحدياتِ الداهمةِ:

1. كيفَ يمكنُ التعاطيَ معَ مواضيعَ مثلَ منعِ الرسائلِ غيرِ المرغوبِ فيها، الحفاظُ على الخصوصيةِ، حريةُ الرأيِ والتعبيرِ، السريةُ، حمايةُ الكبارِ والأطفالِ على الانترنت، الأمنُ الشخصيُّ، الأمنُ المجتمعيُّ، الأمنُ الوطنيُّ، الملكيةُ الفكريةُ، وتكاليفُ الاتصالِ، والسيادةُ الوطنيةُ من دونِ المساسِ بتطورِ وانتشارِ الانترنت وتطبيقاتِه والرقيِّ المجتمعيِّ والرفاهيةِ بالطريقةِ التي نراها اليوم؟ وكيفَ تتعاطى الدولةُ اللبنانيةُ بمختلفِ قطاعاتِها مع هذِهِ التحدياتِ؟"
2. هذا من جهةِ صناعةِ القرارِ، امّا من جهةِ المستخدمِ فانّ نفسَ هذه التحدياتِ موجودة ٌولكن من زاويةٍ مختلفةٍ:

هل يمكنُ أن نقنعَه بعدمِ استخدامِ تطبيقاتٍ مرغوبةٍ جداً كالفيس بوك والواتس-آب والمسينجر وغيرِها دونَ أنْ نؤمنَ لهُ البديلَ الآمنَ الذي يرغبُ هو فيه؟ وهل سوف نعملُ على ايجادِ مثل هذه التطبيقاتِ بطريقةٍ احترافيةٍ تماشي متطلباتِ التجارةِ الحرةِ ام بالطريقةِ المعهودةِ؟

1. من دون أن ننسى أيضاً المخاطرَ الكبيرةَ المحدقةِ بأطفالِنا... هل حريةُ الرأيِ والتعبيرِ والخصوصيةِ تنطبقُ في هذه الحالات؟ اذاً ما هي الاجراءاتُ القوميةُ والاقليميةُ التي نقومُ بها وما مدى فعاليتِها؟

**أما بالنسبة لتحدّيات الحروبِ السيبرانيةِ وتحدّيات الحوسبة السحابيّة،**

1. إنَّ الحروبَ السيبرانيةَ المعاصرةَ، والتي هي كنايةٌ عن عملياتٍ، إمَّا تجسُّسيّةٍ او تعطيليّةٍ وتخريبيّة، هي استكمالٌ للمجهوداتِ الحربيةِ للدول، وتستهدفُ عادةً ما أمكن من قطاعاتٍ تعتمدُ كلياً أو جزئياً على تكنولوجيا الاتصالاتِ والمعلوماتِ في الدولةِ المستهدفةِ، بدءاً من القطاعاتِ التجاريةِ والماليةِ، ومروراً بالقطاعاتِ الصناعيّةِ، لا سّيما القطاعاتِ الحرجةِ منها، كالطاقةِ والنقلِ

والاتصالاتِ، وانتهاءً بالقطاعاتِ الأمنيةِ كالدفاعِ والأمنِ الوطنيِّ وخططِ الطوارئِ وغيرِها...

 فقد استهدفت هجمات ستكسنت العديد من القطاعات الصناعية المهمة، وكذلك استهدف هجوم فلايم وغاوس المعلومات الشخصية والمالية للمستخدمين في الكثير من الدول، ومن بينها لبنان، أما هجوم شامون (Shamoon) فقد استهدف مؤخراً قطاعاً ومرفقاً نفطياً مهماً. والشكوك قوية أن هذه الهجمات هي صناعة دول واتحادات دول ضد دول أخرى.

لقد تبيّن نتيجة هذه الهجمات أن الوسائلُ الذاتيةُ التقليديةُ التي كانت تعتمدُها الدولُ في مكافحةِ جرائمِ المعلوماتيّةِ قد فقدتِ فعاليتَها، وأصبحتِ الدولُ واتحاداتُ الدولِ تلجأُ الى مقارباتٍ أقوى للحدِّ من تأثيرِ هذه الحروبِ، فعلى سبيلِ المثالِ لا الحصرِ:

* انشاءُ وحداتٍ وطنيةٍ واقليميةٍ مشتركةٍ متخِّصصةٍ بالحروبِ السيبرانيةِ مهمتُها تنسيقُ الحرب الاستباقيةِ والهجماتِ المعاكسةِ لإنهاءِ الهجوم الذي تتعرض له إحداها وإبطالِهِ والتنسيقُ الدائمُ مع الدولِ الصديقةِ في هذا المجالِ.
* ايجادُ حلولٍ مشتركةٍ تقومُ على مبدأِ تأمينِ وسائلَ سيبرانيةٍ احتياطيةٍ بينَ الدولِ العربيةِ لدى تعطُّلِ الفضاءِ السيبرانيِّ في إحداها نتيجةً للهجومِ.
* بناءُ وتنسيقُ الخبراتِ المستدامةِ التي تتابعُ آخرَ التطوراتِ والمخاطرِ التي تطرأُ في هذا المجالِ وتقومُ على تحديِث خططِ الدفاعِ والمواجهةِ المشتركةِ على هذا الأساسِ.
* تعزيزُ الاطرِ التشريعيّةِ الإقليمية والدولية المشتركة، لوضعِ استراتيجياتٍ شاملةٍ لحمايةِ الفضاءِ السيبرانيِّ لاتحاداتِ دولٍ ومجموعةِ كياناتٍ كونُ التحدياتِ عابرةً لحدودِ الدولِ والتحدياتُ كبيرةٌ ومشتركةٌ.

ولا بدَّ هنا من التشديدِ مجدداً على أهميةِ تفعيلِ التعاونِ الإقليميِّ والدوليِّ على الأصعدةِ المتعدّدةِ، لانَّ المجهوداتِ الفرديةِ للدولِ تبقى محدودةَ الفاعليةِ في مواجهةِ هكذا نوعٍ من المخاطرِ، مع ضرورةِ تشجيعِ بناءِ القدراتِ الذاتيةِ للدولِ واستقطابِ الكفاءاتِ وتنميتها والمحافظةِ عليها، وضرورةِ اعطاءِ الأهميّةِ أيضاً للتعاونِ بين مختلفِ القطاعاتِ العامّة والخاصّة وأن تمثّلُ إدارةُ حمايةِ الفضاءِ السيبرانيِّ جميعَ هذه القطاعاتِ.

1. أما فيما يتعلّقُ بتحدياتِ صناعةِ الحوسبةِ السحابيةِ "Cloud Computing" التي انتشرتْ مؤخراً نتيجةً لتطوُّرِ الإنترنت وتقنيَّاتِ والمعلوماتِ والاتصالاتِ ذاتِ النطاقِ العريضِ "Broadband" من جهةِ، ونتيجةً لحاجةِ الكثيرِ من الأفرادِ والمؤسساتِ الى تطبيقاتٍ متقدمةٍ وقواعدَ بياناتٍ، دونَ الحاجةِ إلى دفعِ رساميلَ ومصاريفَ تشغيليةٍ كبيرةٍ من جهةٍ ثانيةٍ. يتضحُ أنَّ في هذا الموضوعِ تكمُنُ

ايضاً قمّةُ التحديّاتِ الجديدةِ التي علينا جميعاً كقطاعاتِ عامةٍ وخاصةٍ ومدنيةٍ مواجهتُها: هل يُمكنُ الاستفادةُ من الإيجابياتِ الهائلةِ للحوسبةِ السحابيةِ (Cloud Computing) دونَ أن نقعَ في مصيدةِ الدولِ والشركاتِ والجماعاتِ التي ابتدعتْها؟ وجوهرُ الموضوعِ هنا أنَّ هذه الاستفادةُ ممكنةٌ.

**التعاطيَ الحاليَ للدولةِ اللبنانيةِ وموقفِها من هذِهِ التحديّاتِ**

كما سبقَ وذكرنَا، فقد حدّدنَا التحدياتِ بخمسةِ محاورَ كبيرةٍ: ثلاثٌ منها لها علاقةٌ بحاكميةِ الانترنتِ وتطبيقاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ والحدِ الفاصلِ بين الحفاظِ على الخصوصيةِ ومتطلباتِ الأمنِ القوميِّ، وأخرى لها علاقةٌ بتهديداتِ الهجماتِ والحروبِ السيبرانيةِ وتحدٍ أخيرٍ متعلقٍ بالحوسبةِ السحابيةِ والاستفادةِ من امكانياتِها والحمايةِ من مخاطِرِها.

1. على صعيد تحديات حاكمية الانترنت وتطبيقاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ والحدِ الفاصلِ بين الحفاظِ على الخصوصيةِ ومتطلباتِ الأمنِ القوميِّ، فالمشرع اللبناني تعاطى معَ هذا الموضوعِ عبرَ القانونِ 140/1999 المتعلقِ بحركةِ الاتصالاتِ والتنصتِ عليها والذي على ما يبدو لم يلبِّ حاجاتِ الأجهزةِ الأمنيةِ من جهةٍ ولم يفصّلْ أحكامَ الخصوصيةِ للمواطنينَ والتعدّي عليها من جهةٍ أخرى.

هذا من ناحية، أمّا من ناحيةٍ ثانيةٍ فنحنُ نعلمُ ان هناكَ عملٌ قديمٌ متجدّدٌ سرمديٌّ لم يصلُ بعد الى خواتيمِهِ التشريعيةِ السعيدة، المتمثلة بقانونِ تنظيمِ المعاملاتِ الالكترونيةِ وخصوصيةِ المعلوماتِ الفرديةِ وكيفيةَ التعاطيَ مع تحدياتهما ومعَ المخالفاتِ والتعدياتِ عليها.

وأخيراً فلدينا قانونُ الاتصالاتِ رقم 431/2002، والذي ينظّمُ قطاعَ الاتصالاتِ في لبنانَ، ويسمحُ بالتعاطيَ مع التهديداتِ على شبكاتِ الاتصالاتِ من ناحيةٍ تقنيةٍ بحتةٍ دونَ امكانيةِ التعاطيَ مع التطبيقاتِ والمضمونِ.

ضمنَ هذهِ الأطرِ التشريعيةِ المحدودةِ والقاصرةِ عن مجاراةِ التطوراتِ والتحدياتِ، تتعاطى الأجهزةُ التنفيذيةُ المختلفةُ في الدولةِ وتتعاونُ فيما بينَها من أجلِ الوصولِ الى أفضلِ السبلِ لحمايةِ المعطياتِ وتأمينِ الأمنِ الوطنيِّ. أما المطلوبُ من الدولةِ في هذا المجالِ فسنتناولُه في القسمِ الأخيرِ من هذه الدراسة.

أما فيما يختصُ بتحدياتِ السلامةِ على الانترنت وحمايةِ الفضاءِ السيبرانيِّ اللبنانيِّ، فان الاطارَ التشريعيَّ المناسبَ والمختصَّ ما زالَ غائباً تماماً: فلا مرجعيةٌ تقريريةٌ محددةٌ تتولى هذا الموضوعِ ولا تحديدٌ لجهةٍ صالحةٍ تنفيذيةٍ ولا

موادَ قانونيةً يحكُمُ القضاةُ على أساسِها. وفي ظلِّ هذا الغيابِ التشريعيِّ الهائلِ، تقومُ جهودٌ افراديةُ في بعضِ مؤسساتِ الدولةِ في محاولة لتأمين حدٍ أدنى منَ الحمايةِ لفضائِنا السيبرانيِّ من دونِ أن ترقَ هذه الجهودُ الى مستوى أيٍّ من الدولِ المحيطةِ بنا، ولا نقولُ الدولُ المتقدمةُ في هذا المجالِ. أما أبرز هذه الجهود فهي:

1. جهودُ الهيئةِ المنظمةِ للاتصالاتِ بالتعاونِ مع وزارةِ الاتصالاتِ ووزارةِ الدفاعِ الوطنيِّ ومختلفِ الأجهزةِ الأمنيةِ اللبنانيةِ بما يتعلقُ بحمايةِ شبكاتِ الاتصالاتِ والتوعيةِ من مخاطرِ الفضاءِ السيبرانيِّ والحروبِ السيبرانيةِ وعواقبِها على مختلفِ القطاعاتِ، وصولاً الى تكوينِ قناعةٍ لدى أصحابِ القرارِ من تشريعيينَ وتنفيذيينَ الى ضرورةِ التحركِ السريعِ في هذا المجالِ قبل فواتِ الأوانِ. كما وتتعاونُ الهيئةُ المنظمةُ للاتصالاتِ أيضاً مع جهاتٍ تنظيميةٍ إقليميةٍ ومنظماتٍ دوليةٍ كالاتحادِ الدوليِّ للاتصالاتِ وغيرِها من أجلِ اكتسابِ الخبراتِ والمعارفِ ونشرِ الأطرِ التشريعيةِ والتنظيميةِ الملائمةِ والمتبعةِ عالمياً في هذا المجالِ.
2. جهودُ الهيئةِ المنظمةِ للاتصالاتِ بالتعاونِ مع المجلسِ الأعلى للطفولةِ في وزارةِ الشؤونِ الاجتماعيةِ وبالتعاونِ مختلفِ الوزاراتِ والجمعياتِ الأهليةِ لحمايةِ الأطفالِ عبرَ الانترنت.
3. جهودُ مكتبِ مكافحةِ جرائمِ المعلوماتيةِ في المديريةِ العامةِ للأمنِ الداخليِّ في مجالِ مكافحةِ جرائمِ المعلوماتيةِ والقرصنةِ وحمايةِ الملكيةِ الفكريةِ.
4. جهودُ حاكميةِ مصرفِ لبنانَ في مجالِ حمايةِ التعاملاتِ المصرفيةِ الالكترونيةِ من الاحتيالِ والقرصنةِ والهجماتِ السيبرانيةِ.
5. جهودُ مختلفِ المنظماتِ الأهليةِ والقطاعِ الخاصِّ والمجتمعِ المدنيِّ في مجالِ نشرِ التوعيةِ من مخاطرِ الفضاءِ السيبرانيِ ووضعِ التوصياتِ المناسبةِ للتعاملِ مع هذه التحدياتِ.

**أما ما هو مطلوبٌ من الدولةِ اللبنانيةِ من أجلِ التعاطيَ مع هذه التحدياتِ الكبيرةِ والداهمةِ؟**

لا شكَّ أن المطلوبَ هو نفضةٌ كبيرةٌ وعملٌ جبارٌ على مختلفِ الأصعدةِ وعلى كافةِ مستوياتِ أجهزةِ الدولةِ:

**أولاً، على الصعيدِ التشريعيِّ**، لقد أثبتتِ التجاربَ في كل بلدانِ العالمِ انَّ التعاطيَ معَ المواضيعِ المترابطةِ تقنياً على أساسِ الفصلِ بينها، مع أنَّ التحدياتِ التي تواجهُها هي موحدةٌ، بمعنى أن التهديداتِ ومتطلباتِ الأمنِ والخصوصيّةِ هي مترابطةٌ سواءٌ تعلّقت بتقنيةِ الاتصالاتِ أو بتقنيةِ الحواسيبِ الالكترونيةِ أو بأية تقنياتِ مشتركةٍ أخرى. ولا شكَّ أنَّ الطريقةَ التي نواجهُ بها الموضوعَ عبرَ الفصلِ بينَ الاتصالاتِ وتكنولوجيا المعلوماتِ والخصوصيّةِ تخلقُ مناطقَ رماديةٍ وثغراتٍ تحتارُ أجهزةُ انفاذِ القانونِ كيفيةَ التعاطيَ معها ممّا يجعلُها ثغرةً كبيرةً على مستوى الوطن، والمثالُ الأبرزُ على ذلكَ مثلاً هو موضوعُ حمايةِ الفضاءِ السيبراني، الذي لم يُذكرْ في القوانينِ الثلاثِ التي ذكرناها وبالتالي لا تُوجدُ جهةٌ محددةٌ بالقانون مسؤولةٌ عن هذا الموضوعِ في لبنان مع مخاطرِه القصوى.

من هنا تبرزُ الحاجةُ الى توحيدِ التشريعاتِ المتعلقةِ بكل شيءٍ مرتبطٍ بموضوعِ تكنولوجيا المعلوماتِ والاتصالاتِ، بدءاً بتوحيدِ اللجانِ التشريعيةِ والنيابيةِ والهيئاتِ التطبيقيّةِ التي تعملُ على الموضوعِ وصولاً الى دمجِ القوانينِ الحاليةِ ووضعِ أطرٍ واضحةٍ لتحديثِها دورياً لتتمكن من مواجهة تحديّاتٍ متغيرةً تتطورُ بسرعةٍ كبيرةٍ مع الوقت.

**ثانياً: الجهودُ المطلوبةُ على مستوى التعامل مع تطبيقاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ**

ان تطبيقاتَ التواصلِ الاجتماعيِّ المرغوبةِ حاليّاً هيَ نتاجُ دولٍ محدّدةٍ وليستْ نتاجاً محلياً (أو حتى إقليمياً) يمكنُ التعاطيَ معهُ بسهولةٍ وفقَ القوانينَ المحليّةَ او الاتفاقياتِ الثنائيةِ المرعيةَ الاجراءِ. ولقدْ نتجَ عن ذلكَ أنَّ الدولَ التي طرحَتْ هذه التطبيقاتِ هي التي تتحكَّمُ بطرقِ عملِها وتزيدُ عليها وتحذفُ منها ما يروقُ لها أو ما ترغبَ فيهِ وفقَ مصالحِها وليسَ وفقَ مصالحِ المُستخدِمينَ لهذهِ التطبيقاتِ والمُستهلِكين لها. أنَّ أغلبَ المستخدِمينَ اللبنانيينَ والعربِ لهذهِ التطبيقاتِ بعلمٍ أو من دونِ علمٍ بأهدافِ ونتائجِ الاعتمادِ على تلكَ المنتوجاتِ والتطبيقاتِ لا يجدونَ البدائلَ الكفؤةَ المناسبةَ.

وهنا تبرزُ مشكلةُ التعاطيَ مع المحتوى والمضمونِ التي تتناولُه هذه التطبيقاتِ والتي لا تتماشَى مع الأعرافِ والقوانينِ المحليّةِ لا بل هي تُعتبرُ تعدياً عليها ولكنّها ليست كذلكَ بالنسبةِ الى مالكي ومزوّدي هذه التطبيقاتِ. وابرزُ مثالٍ على ذلك قضيةُ الفيلمِ المسيءِ الى النبيِّ محمّدٍ (ص) والذي احتارت أغلبُ الدولِ العربيةِ وبينها لبنانَ في كيفيةِ التعاطيَ معها واحتواءِ آثارها. وهنا أيضاً تبرزُ قضيةُ ترابطِ التكنولوجيا مع المحتوى والمضمون وعدم جدوى فصل التشريعاتِ فيها.

اما اذا أردنا حلاً جذرياً لمشكلة تطبيقاتِ التواصلِ الاجتماعيِّ فهنا يأتي دورُ الدولةِ من أجلِ أخذِ المبادرةِ ووضعِ حوافزَ وسياساتٍ تشجيعيةٍ والتعاونَ مع الدولِ الصديقةِ التي لمجتمعاتِها حاجاتٍ وتقاليدَ مماثلةٍ لنا، لإيجادِ تطبيقاتِ تواصلٍ اجتماعيٍّ تلبّي طموحاتِ وحاجاتِ أطيافِ المجتمعِ للتواصلِ والتعارفِ والاكتسابِ المعرفيِّ وتراعي في نفسِ الوقتِ عاداتِه وتقاليدِه. وذلكَ كيْ لا تكون أجيالُنا مجرّدَ مستهلكينَ مُجبرينَ على الوقوعِ أسرى التطبيقاتِ التي وضعها الأخرونَ وجعلوها وسيلةً لتحقيقِ الكثيرِ من مصالحِهم الخاصّة.

من هنا يجبُ الإسراعُ في جهدٍ مشتركٍ، في إطارِ تعاونٍ بين القطاعاتِ العامةِ والخاصّةِ والمدنيّةِ، من أجلِ وضعِ وتسويقِ منتوجاتٍ ومعداتٍ ومحتوى وتطبيقاتٍ والترويجِ لها والتشجيعِ عليها للوصولِ الى منتوجاتٍ وتطبيقاتٍ تثقيفيةٍ تربويةٍ معرفيةٍ وخلَّاقةٍ للمستهلكِ اللبناني والعربيِّ لا تكونَ تحتَ سيطرةِ الآخرين.

**ثالثاً: الجهودُ المطلوبةُ على صعيدِ مواجهةِ الحروبِ السيبرانيةِ وتحدّيات الحوسبة السحابيّة:**

انَّ الحروبَ السيبرانيةَ المعاصرةَ، هي كنايةٌ عن عملياتٍ، إمَّا تجسُّسيّةٍ او تعطيليّةٍ وتخريبيّة، تستهدفُ عادةً قطاعاتٍ معيّنةٍ في الدولةِ المستهدفةِ، بدءاً من القطاعاتِ التجاريةِ والماليةِ، ومروراً بالقطاعاتِ الصناعيّةِ، لا سّيما القطاعاتِ الحرجةِ منها، كالطاقةِ والنقلِ والاتصالاتِ، وانتهاءً بالقطاعاتِ الأمنيةِ كالدفاعِ والأمنِ الوطنيِّ وخططِ الطوارئِ وغيرِها...

إنَّ أغلبَ هذهِ القطاعاتِ أصبحتْ تعتمدُ على الفضاءِ السيبرانيِّ في تأديةِ أعمالِها، بينما أَضحتْ الوسائلُ الذاتيةُ التقليديةُ التي كانت تعتمدُها الدولُ في مكافحةِ جرائمِ المعلوماتيّةِ غيرَ فعّالةٍ في مكافحتِها، وأصبحتِ الدولُ تلجأُ الى مقارباتٍ أقوى للحدِّ من تأثيرِ هذه الحروبِ. فعلى سبيل المثال:

* تأمينُ وسائلَ سيبرانيةٍ احتياطيةٍ لدى تعطُّلِ الفضاءِ السيبرانيِّ الأساسيِّ في الدولةِ نتيجةً للهجومِ، ووضعُ ما يسمّى باستراتيجياتِ الطوارئ. وهذه تحتاجُ أولاً وقبلَ كلِّ شيءٍ الى تشريعاتٍ تحدّدُ الصلاحياتِ والأدوارِ والمواردِ وكيفيةِ ادارةِ الأزماتِ في حالاتِ الطوارئِ. وطبعاً ليسَ هناك ايُّ اطارٍ حاليٍّ، سواءٌ تشريعيٌ او تنظيميٌّ او تطبيقيٌّ يراعي هذه الحالة في لبنان، مع العلمِ أنَّ أغلبَ الدولِ العالميّةِ والاقليميّةِ قد تحسّبت لذلكَ ووضعتْ التشريعاتِ المماثلةِ وبدأتْ بالتطبيقِ حيثُ يدورُ الجدلُ فيها حالياً حولَ مدى شموليّة الصلاحيّاتِ الاستثنائيةِ المعطاة وتوزيعِ الأدوارِ.
* ايجادُ الاطارِ التشريعيِّ الذي يسمحُ بإنشاءِ ادارةٍ متخِّصصةٍ بحمايةِ الفضاءِ السيبرانيّ اللبنانيّ، على أنْ يتضمّنَ فيما يتضمّنُ، وحدةً متخصصةً بالحروبِ السيبرانيةِ مُهمّتُها تنسيقُ الحربِ الاستباقيةِ والهجماتِ المعاكسةِ لإنهاءِ الهجومِ الذي تتعرضُ له قطاعاتُ الدولةِ وإبطالِهِ والحاقِ الضررِ البالغِ بالجهةِ التي بدأتْهُ، والتنسيقُ الدائمُ مع الدولِ الصديقةِ في هذا المجالِ.
* بناءُ وتنسيقُ الخبراتِ المستدامةِ التي تتابعُ آخرَ التطوراتِ والمخاطرِ التي تطرأُ في هذا المجالِ وتقومُ على تحديِث خططِ الدفاعِ والمواجهةِ على هذا الأساسِ.
* ولا بدَّ هنا من التشديدِ على أهميّةِ التعاونِ بين مختلفِ القطاعاتِ العامّة والخاصّة في هذا المجالِ وأن تكونَ الادارةُ المختصّةُ بحمايةِ الفضاءِ السيبرانيِّ تمثّلُ جميعَ القطاعاتِ.

أما فيما يتعلّقُ بتحدياتِ صناعةِ الحوسبةِ السحابيةِ "Cloud Computing" التي انتشرتْ مؤخراً نتيجةً لتطوُّرِ الإنترنت وتقنيَّاتِ والمعلوماتِ والاتصالاتِ ذاتِ النطاقِ العريضِ "Broadband" من جهةِ، ونتيجةً لحاجةِ الكثيرِ من الأفرادِ والمؤسساتِ الى تطبيقاتٍ متقدمةٍ وقواعدَ بياناتٍ دونَ الحاجةِ إلى دفعِ رساميلَ ومصاريفَ تشغيليةٍ كبيرةٍ من جهةٍ ثانيةٍ. يتضحُ أنَّ في هذا الموضوعِ تكمُنُ ايضاً قمّةُ التحديّاتِ الجديدةِ التي علينا جميعاً كقطاعاتِ عامةٍ وخاصةٍ ومدنيةٍ مواجهتُها: هل يُمكنُ الاستفادةُ من الإيجابياتِ الهائلةِ للحوسبةِ السحابيةِ (Cloud Computing) دونَ أن نقعَ في مصيدةِ الدولِ والشركاتِ والجماعاتِ التي ابتدعتْها؟ وجوهرُ الموضوعِ هنا أنَّ هذه الاستفادةُ ممكنةٌ.

أما الحلول فهي:

1. تضافرُ الجهودِ لإنشاءِ البنى التحتيةِ والتطبيقاتِ اللازمةِ لحوسبةٍ سحابيةٍ لبنانيةٍ او لبنانيةٍ - اقليميةٍ تلبّي احتياجاتِ المؤسساتِ والأفرادِ فيها، تكون في جزءٍ منها ضمنَ السحابةِ العالميةِّ، ووفقاً لأعلى معاييرِ الجودةِ والأمنِ والأمانِ. وما المانع من ذلك؟ فهذهِ مشاريعٌ منْ جهةٍ هي ذاتِ ربحيةٍ عاليةٍ وجدوى اقتصاديةٍ كبيرةٍ لمنْ يرغبُ في الاستثمارِ (وهنا يمكنُ تطبيقُ الشراكةِ بين القطاعينِ العامِّ والخاصِّ بكلِّ حريّةِ في مشاريعَ منتجةٍ) وهي من جهةٍ ثانيةٍ تؤمِّنُ للمؤسساتِ والأفرادِ في الوطنِ البنى التحتيةِ اللازمةِ لعملِهم دونَ التعرضِ لمخاطرِ الاعتمادِ على مراكزِ بياناتٍ غير مضمونةِ المصدرِ والنتائجِ. ومن جهةٍ ثالثةٍ هي سبيلٌ لوضعِ لبنان في مصافِ الدولِ العالميةِ المتقدمةِ إنتاجياً بدلَ أن نكونَ محضُ استهلاكيِّينَ في هذا المجال.
2. تحتاجُ الحكوماتُ والهيئاتُ التنظيميةُ إلى التعرّفِ الى امكاناتِ وتقنياتِ الحوسبةِ السحابيةِ ، واتخاذِ المبادراتِ الراميةِ إلى إنشاءِ قوانينَ ومعاييرَ محددةٍ من أجل جعل هذه السحابة مكانٍ آمنٍ للمستخدمينَ وتطبيقاتِهم، كما وتحتاجُ الدولُ والهيئاتُ المسؤولةُ الى تفعيلِ التعاونِ الاقليميِّ والدوليِّ في مجالِ تبادلِ التشريعاتِ والخبراتِ من أجل ضبطِ سلامةَ وأمنَ الحوسبةِ السحابيةِ.

أيتها السيدات وأيُّها السادة الأفاضل،

كان هذا غيضٌ من فيضِ التحديّاتِ التي تواجهُنا اليومَ ونحنُ نفتتحُ ورشتنا هذه، ونحن إذْ نعلمُ ان هذه التحدياتِ كبيرةٌ وهائلةٌ وأنَّ الجهودَ المطلوبةَ لمواجهةِ هذه التحدّياتِ ايضاً هي جبارةٌ وتحتاجُ الى الكثير (والذي برأيي هو يسيرٌ على أمَّتنا) لتحقيقِها، يحدونا أيضاً أملٌ كبيرٌ أنْ نستطيعَ أن نضعَ لبِناتٍ متواضعةٍ في سبيلِ تحقيقِها.

أيها الحضورُ الكريم،

لا شكَّ أن الجهودَ التي تقومُ بها الجمعياتِ الأهليّةِ والأكاديميةِ والنقاباتِ الاحترافيّةِ وخاصةً عبرَ المشاركة في ورشة العمل هذه، تكتسبُ أهميةً قصوى، سيكونُ من ابرزِ آثارِها في الحدِّ الأدنى، زيادةٌ في الوعيِ الوطني العام حولَ أهميةِ هذا الموضوع. ولكن أيضاً نتطلعُ إلى إرساءِ أُطُرِ تعاونٍ مشتركٍ بينَ مختلف هذه الجمعيات للقيامِ بخطواتٍ عمليةٍ لها أبعادٌ تطبيقيةٌ فعالةٌ على مستوى هذا الوطنِ الحبيبِ.

في الختامِ، أشكرُ الأخوة في مكتبِ بيروتَ لمنظمةِ الأممِ المتحدةِ للتربيةِ والتعليمِ والثقافةِ وفي مكتبِ اليونسكو الإقليميِّ على رعايتِهِم ومشاركتِهم في هذا اليومِ العالمي ِّلحريةِ الصحافة. كما وأشكرُ كافَّةَ المساهمينَ والحضورَ الكريمَ على إيلاءِ هذه المواضيعِ الهامةِ الاهتمامَ والعنايةَ وعلى حضورِهِم ومشاركتِهم الفعَّالة معَنا وشكراً لكم.